

مناخ الاستثمار في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية -

صبيحي شهناز

باحثة دكتوراه المدرسة الوطنية

العليا للعلوم السياسية - الجزائر -

تلعب البيئة الاستثمارية والأوضاع العامة التي تتميز بها الدولة دورا كبيرا في أداء أي اقتصاد، ذلك أن الأداء الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بمجمل الأوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلبا أو إيجابا، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية واحدا من أهم التحديات التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الاقتصاديات الدولية والإقليمية والوطنية، حيث بلغت الظروف التي توفرها البيئة الاستثمارية والحوافز التي تقدمها للمستثمرين دورا كبيرا في جذب هذه الاستثمارات وتشجيعها على المشاركة في المشروعات الاقتصادية والإسهام في التنمية الاقتصادية.

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمارات وتهيئة المناخ الاستثماري في ظل زيادة أهمية الدول النامية كوجهة مفضلة لتدفق الاستثمارات الأجنبية بغية الوقوف على حقيقة الواقع وتحديد أهم معوقات وجود مناخ استثماري ملائم.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

The environment of investment and general conditions that characterized the state play a major role in the performance of any economy, so that economic performance is linked to a large extent that overall

conditions of the environment of investment positively or negatively.

The attraction foreign and domestic investments is one of the most important challenges of the new global economic system on the international, regional and national economics the conditions provided by the investments environment and incentives offered to investors has reach a significant role in attracting these investments and encourage them to participate in economic projects and contribute to economic development.

This study was to shed light on the Algerian experience in the field of attracting investment and the creation of the investment climate in light of the growing importance of developing countries as a preferred destination for foreign investment in order to stand on the reality and identify the most Important obstacles to the existence of favorable investment climate. Key words: investment climate, foreign direct investment, economic development, Algeria

مقدمة:

تتزايد أهمية الاستثمار يوماً بعد يوم، فهو يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محمداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، كما انه أحد المحركات الأساسية للتنمية. وتبعاً لهذه الأهمية تنافست الدول لاجتذابه من خلال التحسين من مناخها الاستثماري و سن قوانين تشجعه وتضمن حمايته وانتهاج



سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية متكاملة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال بحرية وفي ظل تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد التكتلات الاقتصادية العالمية والتدويل المتزايد للعلاقات الاقتصادية الدولية، ناهيك عن زيادة التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور البنية التحتية الرقمية عالميا.

والجزائر واحدة من الدول التي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط، وذلك من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق تنميتها، والتخلص من مديونيتها الخارجية، فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أما الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي، مما سمح لها بجذب استثمارات أجنبية جديدة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التركيز على واقعاخ الاستثمار في الجزائر في ظل بيئة عالمية محتمة المنافسة والصراع، وهل مناخ الاستثمار في الجزائر بمعطياته الحالية ملائم لجذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها؟ وهل تساهم الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟ وفيما تتمثل أبرز نقاط الضعف التي تحول دون تجسيد مختلف الفرص الاستثمارية في الجزائر؟ للإجابة على هذه الإشكالية يتم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

المحور الثاني: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومساهمته في التنمية.

المحور الثالث: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار.

المحور الرابع: معوقات الإستثمار في الجزائر.

الخاتمة.

المحور الأول: واقع مناخ الاستثمار في الجزائر

أولاً- مفهوم مناخ الاستثمار:

1- مناخ الاستثمار:

لقد تطور المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للبلد وللفرص الاستثمارية، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية¹، وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم "المناخ الاستثماري المناسب" تحت عنوانين كبيرين، احدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر².

وعرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على انه: "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبياً أو إيجابياً في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية"³.

كما تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا انه أمكن

¹ - محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد 02، الكويت، 2011، ص 8.

² - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، 2005، ص 2.

³ - جواد كاظم لفته، نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والاستثمار في العراق الجديد، مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مارس 2005، ص 384.

حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها المستثمر قراره الاستثماري¹.

ويعرف كذلك بأنه "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجانب أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات"².

فمناخ الاستثمار هو كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر وتحقق له أعلى عائد، وتقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي³.

من خلال التعاريف السابقة لمناخ الاستثمار، فإنها تتفق في كون مناخ الاستثمار لا يتعدى أن يكون سوى تلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والتي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر، ومن هنا فإن مكونات هذا المناخ تشتمل على العديد من المنظومات:

- المنظومة المؤسسية الاقتصادية.
- المنظومة القانونية والقضائية.
- المنظومة السياسية وحالة الأمن في البلاد.
- المنظومة القيمية والسلوكية في المجتمع المعني.
- المؤشرات الكمية والنوعية لحالة الاقتصاد الوطني.

¹ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1993، ص 59-61.

² - علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 17.

³ - عمرو جمال الدين، الدين العام وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، 2002، ص 42.

2- أهمية مناخ الاستثمار:

يعد مناخ الاستثمار حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد مناخ استثماري ملائم، بحيث يمارس فيه هذا النشاط بعيدا عن الخشية والتردد وتقتضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد المعوقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار وانكماشه بهدف إزالتها أو التخفيف من حدتها، ثم البحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية اللازمة لتشغيل الاستثمار، ذلك أن وجود مناخ استثمار جيد من شأنه تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي بشركاته ومؤسساته التي تقوم بالاستثمار وتخلق بالتالي فرص عمل جيدة وتحسن مستوى إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وتحقيق تنمية شاملة.

ثانيا- مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر:

على غرار اغلب الدول النامية ولأسباب إيديولوجية كانت الجزائر تنظر إلى الاستثمار بنظرة حذرة، حيث كان يعتبر كعامل هيمنة يمس السيادة الوطنية، لكن مع الأزمة الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري في أواخر ثمانينات القرن الماضي تخلت الجزائر -وكغيرها من الدول النامية- عن الأطروحات العدائية اتجاه الاستثمار الأجنبي وخصوصا المباشر، وأصبحت تنظر إليه بنظرة براغماتية حيث دخلت اغلب الدول النامية بما فيها الجزائر في تنافس من اجل اجتذاب أكبر قدر منه من خلال العديد من الحوافز والامتيازات.

1- المقومات السياسية والتشريعية:

أ- سياسيا: يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية حيث عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الاستثمار منها التأميم والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وبالنسبة للجزائر وحسب تقرير عدة هيئات دولية¹ فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة

¹ - Perspectives économiques en Afrique 2004/2005, pp 83-97.

منذ انتخابات الرئاسة 2004م، والمقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي وذلك عن طريق المشاركة العسكرية ومخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة، مما أدى إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

ب- الإطار التشريعي: إن عملية تشجيع الاستثمار في الجزائر قد بدأت بالتحفيز المخفف من خلال القوانين الصادرة مباشرة بعد الاستقلال، تم تعديل هذه القوانين استجابة للظروف الاقتصادية الداخلية والمتطلبات الدولية ثم إلى التحرير الكامل بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي أكد شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أن هذا الأخير بقي بدون نص خاص وواضح إلى غاية عام 1993 تاريخ صدور المرسوم التشريعي 12-93 الخاص بترقية الاستثمارات، وهو قانون يتضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر، والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرتها المشرع الجزائري أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير مقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالامتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون، كما ضمن طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة¹.

- الأمر 01-03 لعام 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات: بهدف مساندة التحولات المتسارعة دوليا استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 نتيجة فشل هذا الأخير في تحقيق الأهداف المتوخاه منه، فقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية، حيث تم

¹-Guide fiscal des investisseurs 1999, direction générale des impôts, direction de la législation fiscale, sous direction des relations publiques et de l'information, Co-édition Ministère des Finances/Editions du Sahel.

الاعتراف بحرية الاستثمار. هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين). والجديد في هذا القانون هو التأكيد على: المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

كما تضمن هذا الأمر تسهيلات ومزايا هامة ومحددة وتنقسم إلى مزايا في إطار النظام العام كتلك الخاصة بالإعفاءات الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية...، وإلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها ويكون رد هيئة الاستثمار على إمكانية استفادة المستثمر من المزايا الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي بعد 30 يوما من تقديم الطلب.

- الأمر 03-11 عام 2003 المتعلق بالنقد والقرض: بموجب هذا الأمر تم إلغاء القانون 10/09 المتعلق بالنقد والقرض حيث سمح الأمر 11/03 بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي، وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، واهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مايلي¹:

- السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مملوكة لهم كلياً أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت كل من المادة 84 و85 من هذا الأمر انه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

- السماح بتحويل المداحيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال طبقاً للمادة 126 من هذا الأمر حيث تنص رؤوس الأموال وكل النتائج والمداحيل والفوائد والإيرادات وغيرها من الأموال المتصلة بالتمويل، ويسمح بإعادة تحويلها وتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

- قانون المالية التكميلي لسنة 2009: خلال فترة تسعينات القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي تم إصدار العديد من القوانين المشجعة للاستثمار

¹ - بن سمية دلال، تحليل أثر الدراسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات المباشرة في الإصلاحات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 332.

الأجنبي المباشر والتي رأى فيها العديد من خبراء قانون الأعمال بأنها تتميز بالانفتاح الكبير اتجاه هذا النوع من الاستثمار، ولكن أواخر سنة 2009 ومع صدور قانون المالية التكميلي بموجب الأمر رقم 09-09 المؤرخ في 22 يوليو 2009 فإننا شهدنا انعطاف كبير في هذا الانفتاح اتجاه المستثمرين الأجانب وعودة غير متوقعة للحماية والممارسات المنصوص عليها في قوانين الثمانينات، حيث أعاد هذا القانون النظر وبعث في العلاقة التي تعتمز الجزائر إقامتها مع المستثمرين الأجانب، ومن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي¹:

- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب على المشاريع التي يقيمونها لإنتاج السلع والخدمات حيث لا يمكنهم القيام بذلك إلا في إطار شراكة مع طرف مقيم يملك 51% على الأقل من رأس مال الشركة أو المشروع، حيث تنص المادة 59 من هذا القانون على أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء؛
- منع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب القيام بعمليات التجارة الخارجية إلا في إطار شراكة مع طرف وطني مقيم يملك على الأقل 30% من رأس مال الشركة، حيث نصت المادة 59 في الفقرة الرابعة بأنه "لا يمكن أن تمارس أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي"؛
- على المستثمر الأجنبي إدخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك المبالغ التي يحولها إلى الخارج، أي يتعين على الاستثمارات الأجنبية

¹- Guerid Omar, **climat des investissements en Algérie : insuffisances et perspectives d'amélioration**, Revue recherches économique et managériales, N°13, Juin 2013, p 33.

المباشرة أو بالشراكة تحقيق ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع؛

- حسب المادة 62 من هذا القانون فإن الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية تتمتع بحق الشفاعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب؛
- كل الاحتياجات المالية للشركات الأجنبية تلبى من السوق البنكي الجزائري بخلاف رأس المال، أي لا يمكن تمويل المشاريع الأجنبية عن طريق قروض أجنبية ما عدا التمويل المحلي مسموح به؛
- إقرار ضريبة على الأرباح المحولة.

ولعل أهم أسباب إقرار هذه الإجراءات في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ما يلي:

- فيما يخص القاعدة (51% - 49%) فإن حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2005 فإن الأرباح المحولة من طرف الشركات الأجنبية إلى الخارج قد ارتفعت بنسبة 64.4% بين سنة 2001 و2005، وان الفترة ما بين 2005 و 2007 تم تحويل ما قيمته 15.7 مليار دولار للخارج (أي ثلث حصيلة الصادرات الجزائرية لعام 2005 أ بمعدل 5 مليارات دولار للسنة)¹.

- فيما يخص ضرورة امتلاك الطرف الوطني لحصة لا تقل عن 30% من رأس مال الشركات العاملة في مجال الاستيراد سببها وصول فاتورة الاستيراد إلى مستويات حرجة بداية من سنة 2008، أين تم تسجيل قيمة الواردات ب 40 مليار دولار أي أربع أضعاف قيمة الواردات سنة 2000.

- فيما يخص بإقرار حق الشفاعة وذلك نتيجة قيام عدة مستثمرين أجانب ببيع شركاتهم لأجانب دون علم السلطات الجزائرية، أبرز مثال على ذلك هو

¹ - Abdellatif Rebah, *L'économie Algérienne*, Edition INAS, Alger, 2001, p 120.

قيام مجموعة اوراسكوم ببيع معامل لإنتاج الاسمنت المجموعة الفرنسية لافارج حيث تمت الصفقة في إحدى العواصم الأوروبية دون علم السلطات الجزائرية والتي وضعت أما الأمر الواقع علما أن مجموعة اوراسكوم قد تحصلت على هذه المعامل في إطار خصوصية المؤسسات العمومية واستفادة وقتها بعدة امتيازات.

2- المقومات الاقتصادية: إن القيام بالاستثمار ليس عملية عفوية وإنما تخضع لمجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها. وهناك عدة عناصر أساسية تتمثل في المحددات الاقتصادية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة اقتصادية واضحة، كما يكن تصنيف هذه المحددات إلى ثلاثة أنواع من العوامل وهي عوامل السوق، عوامل الكفاءة، وعوامل الموارد.

أ- حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي: يؤثر حجم السوق على مردودية الاستثمار ويعتمد على عدد السكان والقدرة الشرائية للمواطنين. كما أن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي مرتفع تستقطب الشركات الأجنبية.

وبالنسبة للجزائر فهي تتميز بكونها سوقها وحسب آخر إحصائيات 2016 فقد بلغ عدد السكان 40.7 مليون نسمة، أما الناتج الداخلي الخام فقد بلغ 166.0 مليار دولار ما نسبته 3.4% ومقارنة مع الدول العربية فهو يعتبر رابع اقتصاد عربي من حيث حجم الناتج المحلي بعد كل من المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر¹ والناتج المحلي الخام للفرد 4.08 دولار، أما معدل التضخم فقد وصل إلى 4.3% في نهاية 2016 مقارنة ب 2015 حيث بلغ 4.8%، وحسب البنك المركزي الجزائري فإن هذا يعتبر مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي.

أما فيما يخص الديون الخارجية فقد قامت الحكومة الجزائرية من خلال الإستراتيجية المتبعة إلى تقليص الديون الخارجية، حيث انخفضت من 33.2 مليار دولار سنة 1996 إلى 3.4 مليار دولار سنة 2013، ونسبة الديون من الناتج

¹ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2016، ص 6.

الداخلي الخام التي كانت تقدر بـ 59% سنة 1999 انخفضت إلى 26% سنة 2004 لتصل في 2.4% في 2016.

ب- البنية التحتية: في الجزائر فهي جيدة، حيث تمتلك شبكة واسعة لتوزيع الكهرباء وتقدر نسبة التكهرب بـ 22% من القطر الوطني وشبكة اتصالات في تطور جد سريع، وتوفرها على الانترنت بالتدفق العالي، كما تحتوي على شبكة على شبكة طرقات تفوق 107000 كلم وشبكة سكة حديدية تفوق 4700 كلم، أما فيما يخص الموانئ والمطارات فإنها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات من ضمنها ميناءين للنفط و31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي.

كما تتوفر الجزائر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 القائم على تحسين التنمية البشرية ودعم تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع مناصب شغل وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، ورصدت الحكومة مبالغ مالية لإعادة تهيئة المناطق الصناعية وإنشاء جماعات جهوية تتكفل بتسيير المناطق الصناعية وفق هيكل جديدة، فخفضت 36 منطقة صناعية بكلفة إجمالية تقدر بـ 1.9 مليار دينار جزائري، وأضيفت لعمليات شملت 47 منطقة صناعية بكلفة فاقت 8 مليار دينار جزائري، مع الإشارة إن الجزائر تتضمن 726 منطقة صناعية ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار¹.

إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين، الاتصالات والسياحة، وكذا في مجال الصناعة الغذائية، الكيمائية والبتروكيمائية، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة والميكانيك، إضافة إلى مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة.

3- عوامل الموارد: فيما يخص الموارد الطبيعية تتوفر الجزائر على موارد طبيعية وفيرة، إذ تحتل المرتبة 15 في مجال الاحتياطات العالمية البترولية والمرتبة 18 في إنتاج البترول

¹ - منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية، مارس 2006.

والمرتبة 12 مصدرة للبتروول والسابعة عالميا في مجال الوارد المؤكدة من الغاز والمرتبة الخامسة كمنتج للغاز والثالثة كمصدر للغاز وأول منتج ومصدر للبتروول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، وثالث مومن للإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع مومن للطاقة للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى موارد أخرى كالفسفات والزنك والحديد واليورانيوم¹.

أما فيما يخص الموارد البشرية فالجزائر تولى أهمية كبيرة لتطوير الموارد البشرية كقاعدة أساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فيلاحظ أن هناك اهتمام كبير بكل من قطاع التعليم والتكوين من خلال توفير عدد هائل من الجامعات والمعاهد والمدارس بهدف الرفع من مستوى التكوين مقارنة بدول المنطقة.

فالجزائر إذن تحتوي على منهجية عمل مشجعة للأعمال نظرا لأنها بلد ديناميكي ويضمن معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتضمن تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملة القابلة للصرف وإمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع وكذا انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها 41 اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و 24 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، وسهرها على تحقيق سياسة تنموية واضحة وهادفة².

وفي تقرير البنك العالمي حول مناخ الأعمال صنفت الجزائر على رأس البلدان المغاربية من حيث سرعة الإصلاحات في 2016، كما صنفت الثانية بعد لبنان من حيث احتياطي الذهب متفوقة بذلك على كل من السعودية والإمارات وهو ما شجع العديد من المستثمرين على البحث عن فرص الاستثمار بالجزائر خاصة وأنها أصبحت

¹ - تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010، ص ص 9-16.

² - نفس المرجع، ص 19.

قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند تحويل الأرباح خارجها. إلا أن ما صدر في بعض التقارير التي تحدثت عن تحويل شركات أجنبية لنحو 22.3 مليار دولار من أرباحها للخارج أثار استياء السلطات الجزائرية مما جعلها تعدل بعض قوانينها بالشكل الذي لا يجعلها عرضت لاستنزاف أموالها بالعملة الصعبة بهذا الحجم، فالجزائر كل ما يهمها من الاستثمارات الأجنبية هو نقل التكنولوجيا والاستفادة من الطرق الحديثة في التسيير¹، فهي عرضت 100 مشروع عام 2008 في كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار². كما تستحوذ الجزائر على نسبة 16.2% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 10 مليارات دولار ضمن خطة طويلة الأمد تم إقرارها عام 2008، وتشمل تطوير موانئ تصدير النفط منها 680 مليون دولار لتطوير ميناء جنجن عبر عقد B.O.T لمدة 30 عاما مع شركة موانئ دبي العالمي³.

إضافة لذلك بإمكان الجزائر إدخال الثقافة في مجالات الاستثمار على المستوى الوطني والدولي مما قد يعطي جرعة مهمة للاقتصاد الوطني كونه يوفر الكثير من مناصب الشغل، ويجلب الكثير من التراكمات التكنولوجية والخبرات الحديثة، إضافة إلى إمكانية بناء صناعات ثقافية تعوض الانكسار الذي عرفته مجالات صناعية أخرى شيدت في السبعينيات، كما أن الفرصة اليوم مناسبة لجلب المستثمرين العرب، وفتح أبواب الاستثمار الثقافي أمامهم في الموسيقى والمسرح وغيرها من الفنون، خاصة وأن الكثير من المستثمرين العرب عبروا عن نيتهم في الاستثمار الثقافي في الجزائر، ولكنهم صدموا عندما لم يجدوا في جدول الأعمال موضوع الاستثمار الثقافي.

¹ - مصطفى دالع، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009، ص 7-8.
² - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009، ص 110.
³ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 218-219.

المحور الثاني: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومساهمته
في التنمية الاقتصادية

أولاً- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا إيجابيا على مدى توفر مناخ استثماري جيد يتوفر على مختلف العوامل المؤثرة في جذب المستثمرين الأجانب. ويوضح الجدول التالي التدفقات الاستثمارية للجزائر.

الجدول رقم (01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة
2003-2015.

الوحدة: مليون دولار

التدفقات السنوية	التدفقات الاستثمارية الواردة	التدفقات السنوية	التدفقات الاستثمارية الصادرة	التدفقات الاستثمارية الواردة	التدفقات الاستثمارية الصادرة
2001	1107.9	2009	9.3	215	2.746
2002	1065.0	2010	98.6	220,2	2.264
2003	633.7	2011	10.9	534	2.571
2004	882	2012	254	-41.3	1.499.4
2005	1,081	2013	-20,2	-268.3	1.692.9
2006	1,795	2014	34,6	-18.3	1.506.7
2007	1.662	2015	295,1	103.2	-587.3
2008	2.593		317,9		

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
وإثمان الصادرات، من الموقع الإلكتروني: www.dhaman.net

عند تحليل معطيات الجدول والذي يبين رصد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 والذي لاحظنا من خلاله نوعا من الارتفاع

والانخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالفترة ما بعد 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر بـ 1107.9 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوارسكوم المصرية، وبالإضافة إلى حوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002-2003-2004 جاءت معظمها من قطاع المحروقات.

شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة 56.07%، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيفا بنسبة 6.43% أما في سنة 2010، فقد سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوماً على المستوى العالمي، بنسبة 18%، وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع برؤية عالمية (استثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2.571 مليون دولار نظراً للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة

المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر الاستقرار¹. وفي 2015 سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا كبيرا فبلغت 587.3- مليون دولار، أما التدفقات الصادرة من الجزائر فهي الأضعف مغاريا إذا استثنينا موريتانيا، وهذا راجع لضعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين واعتيادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية فقط، ويبقى القطاع الوحيد المستثمر في الخارج هو قطاع الطاقة ممثلا في شركة سونطراك واغلبها عقود شراكة مع دول افريقية وآسيوية ودول أمريكا الجنوبية. والملاحظ أنها دائما ضعيفة.

أما من حيث التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحسب بيانات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار للفترة (2000-2015) فإن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى في جذب المستثمرين الأجانب يليه قطاع الخدمات كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في 2016.

النسبة المئوية	عدد المشاريع	القطاع
57.10	386	الصناعة
17.90	121	البناء
17.75	120	الخدمات
3.11	21	النقل
1.63	11	السياحة
1.48	10	الزراعة

¹ - أمال تخوني، بلال ملاحسو، الاتجاهات المعاصرة لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في ملتقى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2015، ص 23.

0.89	6	الصحة
0.15	1	الاتصالات
100	676	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، اطلع عليه بتاريخ: 2017/02/01،

من الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz>

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة الصدارة بنسبة 57% من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذا القطاع لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي الصناعات إلا بنصيب ضعيف جدا رغم أهميتها كقطاع السياحة والصحة فهي من القطاعات التي لا تحقق الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين الأجانب، لذلك نجد قطاع الزراعة والسياحة لا يمثل سوى 1% من إجمالي الاستثمارات المحققة.

ثانيا- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني، والجدول رقم 03 يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2001-2012، ويتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت سنة 2001 نسبة 2.02% وبدأت هذه النسبة في الانخفاض إلى غاية 2003 حتى وصلت 0.93% في أسوأ الأحوال ثم ارتفعت عام 2004 وبقيت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية 2012 أين عرفت انخفاضا قدر بنسبة 0.71% بعدما كانت 1.29% سنة 2011م واستمراره في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة، وذلك نتيجة لعدم استقرار الوضعية السياسية والاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية حتى ولو كان مبلغ التكاليف

المنووحة من طرفهم اكبر من تلك المنووحة من طرف المؤسسات الأجنبية ويصل الفارق إلى 25% في بعض الحالات. وعليه يمكن القول بان مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا.

الجدول رقم (03): نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الإجمالي

المؤشر	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2015
الاستثمار الأجنبي الوارد كسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	2,02	0,93	1,05	1,23	1,99	1,29	0,71	0,82	0,20

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يونيو 2014، ص 14. ومن الموقع الإلكتروني:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS>

أما فيما يخص عدد وحجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2007 إلى غاية 2013 عرفت تذبذبا معتبرا، وفي 2013 شهدت الجزائر انخفاضا في حجم المشاريع المستثمرة حيث وصلت إلى 18 مشروع كما هو موضح في الجدول التالي، وهو ما يوضح ضعف مردود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة.

الجدول رقم (04): تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر

السنة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2004	19	857.2	3,334	19
2005	45	10,545.3	11,049	43
2006	50	9,686.6	9,491	45
2007	29	4,070.1	5,711	28
2008	75	16,408.2	27,305	66
2009	32	2,605.1	5,872	28

17	3,797	1,367.4	21	2010
24	2,565	1,431.6	27	2011
17	4,951	2,376.8	18	2012
12	7,298	4,284.6	16	2013
13	2,130	535.5	13	2014
13	3,758	749.4	13	2015
315	91,993	59,964	381	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، الكويت، ص 119.

الجدول رقم (05): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2001 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	2,232.1	2,880	3
قطر	2	2,150.0	3,089	2
تركيا	2	1,737.3	3,342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
بريطانيا	7	408.7	2,659	6
فرنسا	15	376.6	1,631	13
جنوب افريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1,360	6
ميانمار	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3,858	39
الإجمالي	87	9,378	20,702	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، الكويت، ص 119.

نجد أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر من أهم الدول المستثمرة بـ 39 مشروع خلال أربعة عشر سنة بقيمة 43.167 مليون دولار وعلى رأسها فرنسا واسبانيا، كما أنها من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار. وتأتي الدول العربية مجتمعة كالثالث مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وتحوز قطر على القسم الأكبر فيها بقيمة 2,150.0 مليون دولار.

المحور الثالث: وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات قيمة تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة، وفيما يلي سنقوم برصد وضع الجزائر في هذه المؤشرات الدولية.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية: احتلت الجزائر المرتبة 12 عربيا و154 عالميا، في مؤشر الحرية الاقتصادية* لعام 2016، من بين 178 دولة شملها التقرير الصادر مؤخرا عن مؤسسة هيرتيج الأمريكية الدولية، لتكون بذلك في المراتب الأخيرة، على خلاف المغرب التي احتلت المرتبة الثامنة عربيا و85 عالمياً. ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، والانفتاح التجاري الضيق للجزائر وتعاملها المحدود مع بقية دول العالم، بسبب العديد من المعوقات الإدارية والتجارية، وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات والتي كانت غير جاذبة وغير مشجعة للاستثمار

* مؤشر الحرية الاقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على عشر عوامل وهي: معدل التعريفات الجمركية ووجود حواجز جمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكلة الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء.

الأجنبي المباشر مما انعكس على درجة التصنيف التي حصلت تتحصل عليها الجزائر ضمن هذا المؤشر نظراً لقوة ارتباط التجارة الخارجية بالاستثمارات الأجنبية.

2- مؤشر الشفافية: ذكرت منظمة الشفافية العالمية في آخر تقرير لها، أن الدول التي تنتشر فيها النزاعات والاضطرابات والدكتاتوريات تعد من بين أكثر الدول فساداً وأقلها أمناً أيضاً، مشيرة إلى أن أكثر من 6 مليارات نسمة يعيشون في دول يتفشى فيها الفساد بشكل أو آخر.

وجاء في آخر تقرير أن الدول العربية وبعد مرور 6 سنوات على بداية التغيير، لم يكن كافياً لحصد نتائج على صعيد مكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب، ولم تعكس أرقام التقرير نتائج حقيقية لإرادة الشعوب، في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة، وتعزيز الشفافية في القطاع العام على وجه الخصوص.

فجاءت دولة الإمارات الأولى عربياً والمرتبة 24 عالمياً، تبعها قطر في المرتبة الثانية عربياً و31 عالمياً، وجاءت السعودية في الترتيب 62 عالمياً مقارنة بـ48 العام الماضي، ونوه التقرير أن تراجع دول الخليج العربي، قد يعزى إلى هيمنة العائلات المالكة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتقييد وقمع الحريات العامة، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني نشيطة وفعالة، وانخراط الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات والصراف العام.

وجاءت تونس في المرتبة 75 دولياً مقارنة مع 76 في تقرير العام الماضي، وتراجعت المغرب إلى الترتيب 90 عالمياً مقارنة مع 88 عالمياً، وانحدرت الجزائر إلى الترتيب 108 عالمياً مقارنة مع 88 في تقرير العام الماضي.

3- مؤشر التنمية البشرية: احتلت الجزائر في 2015 المرتبة 83 من أصل 188 دولة، في قائمة الدول التي تشهد تنمية بشرية متوسطة، متقدمة عن دول المغرب

* مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشراً للشفافية منذ 1995م لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض الشفافية وجهود محاربة الفساد على تحديد تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، وعشرة الذي يعني درجة شفافية عالية.

العربي تونس والمغرب وليبيا، في حين حلت الرابعة عربيا وراء قطر في المرتبة الأولى 32 عالميا، تلتها المملكة العربية السعودية في المركز 39 عالميا، ثم الإمارات العربية المتحدة 41.

4- مؤشر المركب المخاطر القطرية: الجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية*.

الجدول رقم (06): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2015
درجة مخاطر الجزائر	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0	-	72.0	74.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ص 24

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطر منخفضة خلال السنوات العشر الأخيرة، وكل ذلك يرجع لتحسن واستقرار ايجابي في وضعية الجزائر¹ الاقتصادية واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي فقدتها خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وذلك راجع إلى تنامي عائدات النفط، فقد أصبحت الجزائر تعيش في بجموحة مالية حقيقية

*مؤشر المركب المخاطر القطرية: يصدر شهريا عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980م، ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أول التعامل تجاريا مع البلد وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسداده، ويستند المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية على 25%، أما مؤشر تقويم المخاطر والمالية فهو 25% أيضا. ودليل المؤشر هو: من الصفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة جدا، من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطر معتدلة، من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطر منخفضة، من 80.0 إلى 100.0 نقطة درجة مخاطر منخفضة جدا.

¹ - ريجان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، الجزائر، أبريل، 2013، ص ص 33-34.

5- مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية*: خفض المؤشر تصنيف الجزائر إلى "B" وخطر ضعيف على المدى المتوسط، كما جاء في التقرير أن الجزائر التي كانت مصنفة منذ سنة 2009 في الفئة A4، سجلت تراجعاً بدرجة من سبتمبر 2015 إلى جانفي 2016 بسبب تراجع أسعار المحروقات التي لا تزال تؤثر على النشاط الجزائري.

5- مؤشرات التنافسية العالمية: منذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالمياً مسجلة تحسناً مقارنة بالسنوات السابقة، لكن بعد عام 2008 بدأت في التراجع إلى أن وصلت في 2016 إلى المرتبة 156، مما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية، وعدم توفر بنية قاعدية وفق المؤشرات الدولية، وكذا نقص العناية بالبحوث والاكتشافات العلمية في مجال الابتكار والتطوير، التي تدخل في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، والتي أثرت سلباً على المناخ التنافسي في الجزائر وجعلها تأتي في ذيل القائمة، مما تبين تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.

6- مؤشر بيئة أداء الأعمال: احتلت الجزائر الرتبة 136 عالمياً عام 2008، ليتراجع أكثر خلال السنوات اللاحقة لتصل للرتبة 156 في 2016 والجدول التالي يوضح ذلك:

* مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية: يصدر عن مؤسسة التامين الفرنسية لضمان التجارة الخارجية، والمؤشر يقيس مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات والدول بأداء الاقتصاد المحلي والأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي. ويصنف المؤشر الدول إلى مجموعتين هي: مجموعة درجة الاستثمار (A) وتنقسم إلى (A1، A2، A3، A4)، ومجموعة درجة المضاربة (B، C، D)، ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية.

¹ - فط سليم، زمران كريم، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية 1990-2011، الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، ص8.

الجدول رقم (07): مرتبة الاقتصاد الجزائري في المؤشرات الرئيسية لتقرير

ممارسة الأعمال

2016	2012	2008	المؤشرات الرئيسية
142	153	134	مؤشر بدء النشاط التجاري
77	118	141	مؤشر استخراج تراخيص البناء
162	167	118	مؤشر تسجيل الملكية
175	150	162	مؤشر الحصول على الائتمان
173	79	131	مؤشر حماية المستثمر
155	164	70	مؤشر دفع الضرائب
178	127	166	مؤشر التجارة عبر الحدود
102	122	118	مؤشر انفاذ العقود
74	59	-	مؤشر تسوية حالات الإعسار
118	164	-	مؤشر توصيل الكهرباء
156	148	136	الترتيب العام

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 و La Banque Mondiale ,Doing Business 2016 .

من خلال الجدول يتضح لنا أن مناخ الاستثمار في الجزائر من ناحية أداء الأعمال قد حقق تراجع كبيرا في السنوات بسبب تعديل لعدد من الأنظمة الإدارية خاصة فيما يتعلق بتسجيل الملكية التي لطالما كانت تأخذ وقتا طويلا لإتمامها بسبب العراقيل الإدارية، ومن ناحية البدء في المشروع عرفت الجزائر تراجعا ملحوظا من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 142 في 2016، وتراجعت في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى لمؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2016 مقارنة بـ 2008 إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 178 والمرتبة 74 عالميا، وهذا ما يعد دليلا على تميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة.

وحسب تقرير ممارسة نشاط الأعمال فان الجزائر لا بد من أن تقوم بإجراءات محفزة كتنفيض معدلات الضرائب بأنواعها والرسوم الجمركية، وتنفيذ برامج الحكومة الالكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة والمياه، وتسجيل الملكية العقارية، وتبسيط إجراءات الفحص الفني للصادرات والواردات من اجل جعل بيئة أداء الأعمال أكثر جاذبية وفعالة .

المحور الرابع: معوقات الإستثمار في الجزائر

تتلخص أهم وابرز المعوقات التي تعترض الاستثمار المحلي والأجنبي في عدد من الصعوبات مقارنة بقدرات السوق الجزائري وتتمثل في:

1- الحصول على التمويل: وهو أكبر عائق يواجه الاستثمار في الجزائر، حيث تم ترتيب الجزائر في مؤخرة الترتيب العالمي في مؤشر التمويل الذي يؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من إعادة رسملة البنوك وتمتعها بسيولة عالية وفتح القطاع المصرفي أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي لا يزال عائق التمويل وتدني جودة الخدمات المصرفية يعد كابح للاستثمار، فالبنوك الجزائرية والمملوكة بنسبة 90% للدولة لا تزال تسيير بشكل بيروقراطي ومركزي يتميز بكثرة الإجراءات وطول مدة دراسة طلبات التمويل، وكذا المبالغة في المطالبة بالضمانات مقابل الحصول على القروض. ففي دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2009 اعتبر النظام البنكي الجزائري الأسوأ عالمياً، حيث احتل الرتبة 130، هذا التقييم يجري من خلال منح علامات بين 1 و 7 وتحصلت الجزائر على 3.1 ودولا مثل ليبيا تحصلت على علامات أفضل وبالتالي ترتيب أحسن¹.

2- البيروقراطية: حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) يعالج مناخ الاستثمار في الجزائر والذي يصف الإجراءات الإدارية في الجزائر بالرادعة حيث تعم البيروقراطية في كل دوايب الإدارة، فالمستثمر الأجنبي يواجه العديد من التعقيدات، خاصة ما تعلق بالتأخير المسجل في المراحل الأولى لإنجاز المشروع من

¹ - منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار اليا للشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 143.

الحصول على التراخيص الضرورية، استيراد، معدات الإنتاج، الوصول إلى الخدمات العمومية كالكهرباء والماء... إلخ.

وفي تقرير للبنك الدولي الخاص بترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال في مختلف دول العالم لسنة 2011، والذي يحظى بمصداقية عالمية والذي يقيم النظم والإجراءات السارية المفعول في أكثر من 180 دولة، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 136 خلف كل من تونس ومصر والمغرب من حيث تسهيل في الأعمال وخلق المؤسسات.

3- الفساد: يعتبر ثالث أكبر عقبات الاستثمار ونتيجة حتمية ومنطقية لتفشي البيروقراطية وما ينجر عنها من كثرة الإجراءات وعدم وضوح اللوائح والتنظيمات الإدارية، ذلك أن المستثمر غالبا ما يكون مجبرا أمام هذا الوضع لدفع رشايي للموظفين الإداريين لاختصار الوقت وتسوية المعاملات. وترتيب الجزائر في مدرجات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في تدهور مستمر في السنوات الأخيرة فحسب تقرير المنظمة لسنة 2015 احتلت المرتبة 88 والذي شمل 167 دولة، وفي 2016 احتلت المركز الثالث إفريقيا. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها ضخامة الأرصدة المالية المخصصة لمختلف البرامج والخطط التنموية المسطرة لتدارك التأخر المسجل في مختلف جوانب التنمية، هذه البرامج حولت الجزائر لورشة مفتوحة صاحبها استفحال ظاهرة الفساد.

4- الاقتصاد الموازي: عانى الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره من تفشي الاقتصاد غير الرسمي وفي العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وتكرس بصفة واضحة في مرحلة الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، وما ترتب عن هذه المرحلة من ضعف دور الدولة الاقتصادي وانخفاض نسب التشغيل وتدني مداخيل الأفراد، مما أدى إلى ظهور ممارسات مهدت لإقامة وانتشار القطاع غير لرامي في البلاد.

وفي تقرير للبنك الدولي حول مناخ الأعمال لسنة 2007 أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل ما نسبته 35%، وقد ارتفعت لتصل إلى 40% من الناتج

المحلي الخام في 2015 وهي النسبة الأهم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. فهذا الحجم الكبير للاقتصاد غير الرسمي ترتب عليه إفرات ومضاعفات سلبية على أداء الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال رسم صورة سيئة للاقتصاد الجزائري لدى المستثمرين الأجانب، نظرا للتأثير الواسع للاقتصاد غير الرسمي على أنشطة القطاع الرسمي، ومواجهته بمنافسة غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزم بها الأنشطة الرسمية.

5- نقص تأهيل الموارد البشرية: يعتبر عامل نقص تأهيل الموارد البشرية رابع أهم العوائق أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وذلك حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2012 وذلك حسب رأي 7.7% ممن شملهم الاستقصاء.

فبالرغم من تخصيص الجزائر لنسبة عالية من مداخلها لقطاع التعليم العالي والتكوين وإتاحة التعليم المجاني في جميع الأطوار، إلا أن سوق العمل في الجزائر يعاني من نقص في العمالة الفنية اللازمة لانجاز العديد من الاستثمارات، ويمكن استدلال بذلك بجلب أغلب المتعاملين الأجانب لعمالة أجنبية تمكنهم من انجاز مشاريعهم بالكفاءة اللازمة

وفي الآجال المحددة، كما أن اغلب تقارير التنافسية تشير إلى تدني جودة نظام التعليمي في الجزائر والقائم على الجانب الكمي.

6- عوائق أخرى: بالإضافة إلى العوائق السابقة هناك عوائق أخرى لا تقل أهمية وهي:

- أزمة العقار الصناعي وصعوبة الحصول عليه.
- التعامل مع الجمارك وبطء الإجراءات الجمركية، حيث تصل المدة اللازمة في المتوسط لإخراج البضائع 22 يوما بالمقارنة مع المغرب التي لا تتجاوز 3 أيام، وهذا التأخير لا يخدم تنافسية المؤسسات الموجهة للتصدير.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بالاستيراد.
- عدم وجود مناطق حرة في الجزائر، وهي الدولة الوحيدة عربيا التي لا تحوز عليها والبالغ عددها 114 منطقة.

خاتمة

إن تفوق الدول النامية على الدول المتقدمة فيما يخص قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطبة، لدليل على أن كثير من هذه الدول قد قطعت شوطا كبيرا في توفير مناخ استثمار ملائم وجاذب لهذه الاستثمارات، أما الجزائر وباعتبارها بلدا ناميا لا تزال تعاني من تدني في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة بالدول النامية الرائدة في هذا المجال، وذلك رغم النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو ما يؤكد أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازنات الكلية إذا كان يعتبر شرطا ضروريا ومسبقا لتهيئة البيئة المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي، فإنه لا يعتبر إلا مرحلة أولى فقط يجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية وقد تعتبر هي العوامل الحاسمة في كثير من الأحيان، فتأخر الجزائر في تطبيق إصلاحات الجيل الثاني مثل برامج الخصوصية وإصلاح البنوك والنظام الجبائي وتطوير وتحسين نظام الحكم وترقية أنظمة وقواعد المنافسة، كان وراء عدم جودة مناخ الاستثمار وتجسد ذلك من خلال سلبية أغلب مؤشرات الاستثمار والتي تعبر في معظمها على مدى توفر الهياكل القاعدية للاستثمار ومدى تمتع الدولة بنظام فعال للحكم السليم، وهو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين.

النتائج:

ومن خلال ما تم ذكره سابقا تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ عملت الحكومة الجزائرية على تحسين مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة باتخاذ العديد من الإجراءات، سواء على مستوى استقرار السياسة الاقتصادية أو تحسين الإطار التشريعي، إلا أن حصيلة التدفقات الاستثمارية لم ترق إلى مستوى الإمكانيات الاستثمارية التي تتوفر عليها البلاد، وذلك نتيجة عدم توفرها على مناخ استثماري تنافسي حيث تشوب هذا الأخيرة عدة نقائص ومظاهر تحد من جاذبية الجزائر للاستثمار، ما دفع اغلب الاستثمارات الأجنبية إلى التوجه إلى قطاعات محددة أهمها قطاع المحروقات.

➤ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن واقع واتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر المتذبذب في الجزائر في السنوات الأخيرة، أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية.

➤ ترجع أسباب عدم تأهيل المناخ الاستثماري الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى استمرار ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط وتعزيز قابليته لاستيراد الصدمات الخارجية، وضعف أداء النظام المالي، وضعف مؤشرات التنافسية وهو ما أدى إلى غموض ظروف العمل وسيادة حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وانتشار القطاع الموازي وضعف سيادة القانون وافتقار جهاز القضاء للفعالية والاستقلالية وضعف إشراك الكفاءات، إضافة إلى ثقل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين نتيجة انتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات في كافة المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر.

➤ مازالت سياسة جذب الاستثمارات في الجزائر تراهن على محددات الجيل الأول لمناخ الاستثمار (الموقع الجغرافي، توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر المواد الأولية...) والذي تجاوزه الأحداث، حيث أصبحنا اليوم نتكلم عن الجيل الثاني من محددات مناخ الاستثمار التنافسي، والجاذب للاستثمار الأجنبي، وما يتطلبه من تكوين عالي للرأس المال البشري الذي يحفز على الإبداع والابتكار، والذي يعتبر من أهم مصادر الجذب، وكذا بنية تحتية متطورة، وجهاز بنكي وإداري فعال خال من البيروقراطية والفساد، وهذا ما يفسر النتائج المتدنية للاقتصاد الجزائري في كل تقارير التنافسية الدولية.

التوصيات:

وبناء على النتائج المتوصل إليها تم وضع التوصيات التالية:

➤ على الجزائر مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية ومؤسسية ملائمة؛

➤ السعي لتنمية قطاعات جاذبة إلى جانب القطاعات التقليدية مثل: الطاقة والصناعات التحويلية، والتركيز على قطاع الخدمات والمجالات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية؛

➤ يجب أن تكون سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واضحة المعالم، وأن تركز على قاعدة من المعلومات الدقيقة والحديثة بشأن البيئة الاستثمارية من جهة، والأداء الفعلي للدولة ومستوى التدفقات وتطورها من جهة أخرى، وكل ذلك ينبغي أن يتم وفق منهجية محكمة ومتكاملة، يمكن من خلالها إجراء تقييم دقيق لمردود السياسات المنتهجة، ومواصلة تعديلها، وتطويرها مستقبلاً. كما ينبغي أن تكون تلك السياسة جزء من برنامج واسع يستهدف النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، على أن يتم تحديد دور الاستثمارات الأجنبية في الاستراتيجية الإنمائية؛

➤ العمل على القضاء على البيروقراطية والتعقيد المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية ومكافحة الفساد، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وتصاريح العمل واستقدام العمالة للمستثمرين والفنيين والعاملين في المشروعات الاستثمارية. وتشكيل محكمة خاصة بالاستثمار لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا المستثمرين.

➤ ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إعادة هيكلة الموارد البشرية بالشكل الذي يسمح بالرفع من نوعيتها، ويعزز إنتاجيتها، ويحسن مهاراتها، وذلك لا يحدث إلا من خلال تحسين واقع المنظومة التعليمية التي تبدو متدهورة في دول المغرب العربي، وتنمية القدرات البحثية والإبداعية بتوفير الوسائل والأدوات اللازمة لذلك.

قائمة المراجع:

- 1- أمال تخونني، بلال ملاحسو، الاتجاهات المعاصرة لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في ملتقى الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2015.
- 2- بن سمية دلال، تحليل أثر الدراسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات المباشرة في الإصلاحات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
- 3- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2016.
- 4- تقرير مناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010، استثمر في الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2010.
- 5- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010.
- 6- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2009.
- 7- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1993، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1993.
- 8- جواد كاظم لفته، نظرة مؤسساتية مستقبلية لإدارة التنمية والاستثمار في العراق الجديد، مؤتمر علم الاقتصاد والتنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مارس 2005.
- 9- ريجان شريف، هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، الجزائر، أبريل، 2013.
- 10- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- 11- عمرو جمال الدين، الدين العام وأثره على تهيئة المناخ الاستثماري في مصر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، 2002.

- 12- فط سليم، زرمان كريم، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر: دراسة قياسية 1990-2011، الملتقى الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.
- 13- محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد الثالث عشر، العدد 02، الكويت، 2011.
- 14- مصطفى دالع، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009.
- 15- منشورات وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية، مارس 2006.
- 16- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 17- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لتهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، 2005.
- 18- Abdellatif Rebah, **L'économie Algérienne**, Edition INAS, Alger, 2001, p 120.
- 19- Guerid Omar, **climat des investissements en Algérie : insuffisances et perspectives d'amélioration**, Revue recherches économique et managériales, N°13, Juin 2013.
- 20- **Guide fiscal des investisseurs 1999**, direction générale des impôts, direction de la législation fiscale, sous direction des relations publiques et de l'information, Co-édition Ministère des Finances/Editions du Sahel.
- 21- **Perspectives économiques en Afrique 2004/2005**.